

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٩٣

بيان الموافقة على الزيادة العاشرة للموارد المالية لمجلس إدارة هيئة التنمية الدولية  
الصادرة بالقرار رقم ١٧٤ لمجلس محافظي الهيئة المذكورة  
بتاريخ ١٩٩٣/٣/٣١ والمتضمن مشاركة جمهورية مصر العربية  
في هذه الزيادة بحصة مقدارها ١٥٦١٥٣ دولاراً

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور :

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على الزيادة العاشرة للموارد المالية لمجلس إدارة هيئة التنمية الدولية الصادرة بالقرار رقم ١٧٤ لمجلس محافظي الهيئة المذكورة بتاريخ ١٩٩٣/٣/٣١ والمتضمن مشاركة جمهورية مصر العربية في هذه الزيادة بحصة مقدارها ١٥٦١٥٣ دولاراً وذلك مع التحفظ بشرط التصديق :

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ ربيع الأول سنة ١٤١٤ هـ  
(الموافق ٧ سبتمبر سنة ١٩٩٣ م) .

حسني مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة في ١٤ جمادى الآخرة سنة ١٤١٤ هـ  
الموافق ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٩٣ م .

## ترجمة

هيئة التنمية الدولية

قرار رقم ١٧٤

إضافات للموارد : الزيادة العاشرة

حيث أن :

(أ) مجلس المديرين التنفيذيين لهيئة التنمية الدولية "الم الهيئة" قد أخذ، في اعتباره المتطلبات المالية المنتظرة للهيئة وانتهى إلى وجوب توفير موارد إضافية للهيئة لمواجهة ارتباطات جديدة للفترة من أول يونيو ١٩٩٣ إلى ٣٠ يونيو ١٩٩٦ بالمبالغ وعلى الأسس المقررة في تقرير المديرين التنفيذيين (التقرير) الموافق عليه في ١٢ يناير ١٩٩٣ والمقدم إلى مجلس المحافظين .

(ب) يعتقد أعضاء الهيئة أن هناك حاجة إلى زيادة موارد الهيئة ويعتمدون مطالبة هيئة لهم التشريعية — حيثما كان ضرورياً — بالتصريح والموافقة على تحصيص موارد إضافية للهيئة بالمبالغ والشروط المقررة في هذا القرار .

(ج) أعضاء الهيئة الذين يساهمون بموارد للهيئة بالإضافة لاستداماتهم (أعضاء مساهمون) يكرزء من الزيادة الم المصرح بها بذلك القرار (الزيادة العاشرة) ستكون بعض مساهماتهم طبقاً لقانون الهيئة متاحة في شكل اكتتابات تحمل حقوق تصويت وبعضها في شكل مساهمات لا تحمل حقوق تصويت (اكتتابات ومساهمات) .

(د) يصرح في هذا القرار للأعضاء المساهمين باكتتابات إضافية على أساس اتفاقهم بخصوص حقوقهم المكتسبة وفقاً للإضافة ٣ بند ١ (ج) من المواد، وهناك شروط بالنسبة للأعضاء الآخرين بالهيئة (الأعضاء المكتتبين) الذين يعتمدون ممارسة حقوقهم طبقاً لهذا الشرط أن يفعلوا ذلك ، ر

(هـ) من المرغوب فيه — في حالة الحاجة — دفع حصة للهيئة من مساهمات الأعضاء كدفعة مقدمة .

لذلك فإن مجلس المخاطبين بموجب هذا القرار يوافق على التقرير ويعتمد نتائجه وتوصياته ويقرر زيادة عامة في الاكتتابات في الهيئة يصرح بها وفقاً للشروط والقواعد الآتية :

**١ - التصريح بالاكتتاب والمساهمات :**

(أ) يصرح للهيئة بالموافقة على موارد إضافية من كل عضو مسهم بالمبلغ المحدد له — وهذا المبلغ سوف يقسم إلى اكتتابات تتحمل حقوق تصويت ومساهمة لا تتحمل حقوق تصويت .

(ب) يصرح للهيئة بالموافقة على اكتتابات إضافية من كل عضو مكتتب في الهيئة بالمبلغ المحدد لهذا العضو .

**٢ - الموافقة على الدفع :**

(أ) عند ما يوافق عضو مساهم على دفع اكتتابه ومساهمته ، أو عضو مكتتب على دفع اكتتابه ، فإنه سوف يقوم فعلياً بإيداع آداته ارتباط ونقاً للنحوذج المقرر في ملحق (أ) بهذا القرار "آدابة ارتباط" .

(ب) عندما يوافق عضو مساهم على دفع جزء من اكتتابه ومساهمته قبل إتمام إجراءاته التشريعية والباقي يكون موضع تقدير من هيئة التشريعية لإصدار التشريع الضروري ، سوف يقوم بإيداع آداته ارتباط مؤهلة شكل مقبول للهيئة (آدابة ارتباط مؤهلة) يتبعه هذا العضو بهذه أنهى جهوده للحصول على موافقة تشريعية على كل مبلغ اكتتابه ومساهمته في تواريخ الدفع المحددة في الفقرة ٣ (ب) من هذا القرار .

**٣ - الدفع :**

(أ) سوف يدفع كل عضو مكتتب مبلغ اكتتابه بالكامل للهيئة خلاً، ثلاثة يوماً من تاريخ إيداع آداته ارتباطه ، بشرط أن :

١ - إذا لم تصبح الزيادة العاشرة سارية النفاذ في ٣١ أكتوبر ١٩٩٣ فقد يجوز للعضو تأجيل السداد إلى ما لا يزيد عن ثلاثة يوماً بعد تاريخ نفاذ الزيادة العاشرة ؛ و

٣ - يحق للهيئة الموافقة على تأجيل السداد إلى ما لا يزيد عن سنة واحدة .

(ب) سوف يدفع كل عضو مساهم يوافق على ذلك بدون تأهيل مبلغ أكتتابه ومساهمته للهيئة على ثلاثة أقساط متساوية في ٣٠ نوفمبر ١٩٩٣ ، ٣٠ نوفمبر ١٩٩٤ ، ٣٠ نوفمبر ١٩٩٥ ، بشرط أن :

١ - إذا لم تصبح الزيادة العاشرة سارية النفاذ في أكتوبر ١٩٩٣ ، فإن يجوز للعضو تأجيل سداد القسط الأول إلى ما لا يزيد عن ثلاثة أيام يوماً بعد تاريخ نفاذ الزيادة العاشرة .

٢ - قد توافق الهيئة على تأجيل أي قسط أو جزء منه إلى ما لا يزيد عن سنة واحدة إذا كان المبلغ المدفوع بالإضافة إلى أي أرصدة مدفوعات سابقة لم يستخدمها العضو المعنى سوف يعادل على الأقل المبلغ الذي تقدرها الهيئة لتطليبه من هذا العضو حتى تاريخ استحقاق القسط التالي لأغراض السحب لفروض تم الارتباط بها في ظل الزيادة العاشرة .

٣ - إذا قام أي عضو مساهم بإيداع أداة ارتباط بالهيئة بعد تاريخ استحقاق القسط الأول من الاكتتاب والمساهمة ، فإن دفع أي قسط أو جزء منه للهيئة سوف يتم خلال ثلاثة أيام يوماً بعد تاريخ هذا الإيداع ، و

٤ - إذا قام العضو المساهم بإيداع أداة ارتباط وبعد ذلك يخطر الهيئة بأن هذا القسط أو جزءاً منه غير مؤهل بعد تاريخ استحقاقه فإن يدفع هذا القسط أو جزء منه سوف يتم خلال ثلاثة أيام يوماً بعد تاريخ هذا الإخطار .

#### ٤ - طريقة الدفع :

(١) سوف يتم الدفع وفقاً لهذا القرار حسب اختيار العضو (١) نقداً، الشروط المتفق عليها بين العضو والهيئة على ألا تكون أقل مناسبة للهيئة، إن الدفع طبقاً للفقرة ١ (٢) أدناه أو (٢) بإيداع سندات أو ما يشابهها مصدراً من حكومة العضو أو المودع لديه المعين من قبل هذا العضو ، وسوف تكون هذه السندات بدون فائدة وغير قابلة للتتحويل وقابلة للدفع بقيمتها لحساب الهيئة .

(ب) سوف تقوم الهيئة بصرف السنادات أو ما يشابهها من قبل الأعضاء المساهمين على أربع مرات بخصوص متساوية بشرط عملتهم الحدية خلال ثمانى سنوات كما هو موضح في جدول الصرف المقرر في ملحق ٢ بهذا القرار بشرط أنه يحق للهيئة أن توافق على تغيير جداول الصرف بناء على طلب العضو المساهم بحيث لا تتجاوز المدة عشر سنوات .

(ج) سوف تطبق شروط المادة الرابعة، فصل ، ١ (١) من المواد على استخدام عملة العضو المكتتب في الدفع للهيئة طبقاً لهذا القرار .

#### ٥ - العملة الجديدة والدفع :

(أ) سوف يسمى الأعضاء المصادر المتاحة طبقاً لهذا القرار بوحدات السحب الخاصة ، بعملة العضو ، أو بالاتفاق مع الهيئة بعملة قابلة للتحويل لعضو آخر ، فيما عدا إذا كان اقتصاد العضو المساهم [ ] يواجه معدلاً من التضخم يتجاوز ١٥٪ سنوياً عن المعدل في الفترة من ١٩٨٩ - ١٩٩١ ، كحددت الهيئة فإنه اعتباراً من تاريخ اعتماد هذا القرار سوف يسمى العضو اكتتابه ومساهمته بوحدات السحب الخاصة .

(ب) سوف يقوم الأعضاء المساهمون بسداد مدفوعاتهم طبقاً لهذا القرار بوحدات السحب الخاصة ، عملة مستخدمة لتقدير وحدة السحب الخاصة أو بالاتفاق مع الهيئة بعملة أخرى قابلة للتحويل - وقد يكون للهيئة حرية استبدال المبالغ المتلقاة كما تتطلب عملياتها . وسوف يقوم الأعضاء المكتتبون بسداد مدفوعاتهم بعملة العضو .

(ج) سوف يحتفظ كل عضو ، فيما يتعلق بعملته التي يدفع بها طبقاً لهذا القرار وعملة أي عضو مشتقة كأصل ، أو فائدة أو مصروفات أخرى بقابلية التحويل كما هي قائمة في تاريخ سريان هذا القرار .

## ٦ - تاريخ النفاذ :

(ا) سوف تصبح الزيادة العاشرة نافذة المفعول كأنها موارد مساهم بها طبقاً لهذا القرار قابلة للارتباط للهيئة في التاريخ الذي يقوم فيه الأعضاء المساهمون الذين لا يقل أكتتاباتهم ومساهماتهم عن ١٠,٠٧٦ مليون وحدة سحب خاصة بإيداع أدوات ارتباط بالهيئة أو أدوات مؤهلة للارتباط (تاريخ النفاذ)، بشرط أن هذا التاريخ يجب ألا يتأخر عن ٣١ أكتوبر ١٩٩٣ أو أى تاريخ لاحق كما قد يحدد المديرون التنفيذيون للهيئة.

(ب) في حالة ما تقرر الهيئة أن إفاحة موارد إضافية طبقاً لهذا القرار يبدو أنها ستتأخر على نحو غير ملائم، فإنها سوف تعقد فوراً اجتماعاً للأعضاء المساهمين لمراجعة الموقف ولتقدير الخطوات التي تتبع لمنع تعلق عمليات أراضي الهيئة.

## ٧ - مساهمات مقدمة :

(ا) من أجل تجنب إعاقة مقدرة الهيئة على الارتباط بقواعد معاقبة بنزاهة الزيادة العاشرة، وإذا كانت الهيئة سوف تتلقى أدوات الارتباط من الأعضاء المساهمين الذين لا يقل إجمالاً أكتتاباتهم ومساهماتهم عن ٢,٠١٩ مليون وحدة سحب خاصة، فإن الهيئة قد تتحسب - قبل تاريخ النفاذ - ثلث المبلغ الإجمالي لكل أكتتاب ومساهمة تم بشأنه إيداع أداة ارتباط في الهيئة كمساهمة مقدمة ما لم يحدد العضو المساهم غير ذلك في أداة ارتباطه.

(ب) ستحدد الهيئة موعد دفع المساهمات المقدمة طبقاً للفقرة (ا) أعلاه.

(ج) سوف تطبق الشروط والقواعد المطبقة على مساهمات الزيادة العاشرة فيما عدا الفقرة ٩ من هذا القرار، أيضاً على المساهمات المقدمة حتى تاريخ النفاذ، عندما تتحسب هذه المساهمات كدفوعات من المبلغ المستحق من كل عضو مساهم عن أكتتابه ومساهمته.

(د) في حالة عدم سريان نفاذ الزيادة العاشرة حتى ٣١ أكتوبر ١٩٩٣ أو أى تاريخ لاحق، كما قد تحدد الهيئة طبقاً للفقرة (أ) من هذا القرار.

١- سوف تخصص حقوق التصويت لكل عضو عن المساهمة المقدمة كما لو أنها أكتاف ومساهمة وفقاً لهذا القرار.

٢ - مرفق تكملة لافتتاحية كل عضو لا يقوم بمساهمة مقدمة تمارين حقوقه شأن هذا الكتاب كما متعدد الهيئة، و.

م - مرفق توجيهات لتجهيز المطبان في الزيادة العامة لموارد  
المطبخة .

۸ - حق ادارتیاط :

(أ) سوف تكون الاكتتابات والمساهمات متاحة لارتباط الهيئة بقروض  
لأعضاء المؤهلين في ثلاثة شرائط متالية من ثلث المبلغ الإجمالي لكل  
اكتتاب ومساهمة :

#### **١ - الشريحة الأولى :**

ستكون متاحة لارتباط الهيئة بقرار وض من تاريخ النفاذ بشرط أن تصبح المهام المقدمة متاحة قبيل ذلك وفقاً للفقرة ٧ (أ) من هذا القرار .

٣ - الشريعة الثانية :

من نوفمبر ١٩٩٤ أو تاريخ النفاذ أمهما أبعد ،

٢ - الشريحة الثالثة :

من نوفمبر ١٩٩٥، أو تاريخ التقادم أيهما أبعد.

(ب) سوف يصبح أي جزء مؤهلاً من الكتاب ومساهمة نم الإخطار به من خلال أدلة ارتباط مؤهلة متاحة لارتباط الهيئة بفرض ذلك مما تصبح غير مؤهلة .

(ج) سوف تقوم الطيبة فوراً بإبلاغ الأعضاء المساهمين إذا مالم يكن المضروبي قائم ببرهان أدلة ارتباط مؤهلة والتي يمثل اكتتابه ومس هسته أكثر من ٢٠٪ من المبلغ الإجمالي للوارد المساهم بها طبقاً لهذا القرار قد أهل

على الأقل ٦٦٪ من المبلغ الإجمالي لاكتتابه ومساهمته في نوفمبر ١٩٩٤ أو خلال ثلاثة يومنا من تاريخ النفاذ أيهما أبعد ، والمبلغ الإجمالي في نوفمبر ١٩٩٥ أو خلال ثلاثة يومنا بعد تاريخ النفاذ أيهما أبعد .

(د) يجوز لكل عضو مساهم آخر خلال ثلاثة يومنا من إرسال الهيئة إخطاراً وفقاً للفقرة (ح) أن يخطر الهيئة كتابةً أن ارتباط الهيئة بالشريحة الـ١٧ة أو الشريحة أيهما مطبق - من اكتتاب ومساهمة هذا العنصر وسوف يؤجل فتره ، وإلى الحد الذي يظل فيه أي جزء من الاكتتاب ومساهمة المشار إليه في الفقرة (ح) غير مؤهل في خلال هذه الفترة ، فإن الهيئة لن تقوم بأية ارتباطات بفرض بشأن الموارد التي يختص بها الإخطار إذا لم يتم التنازل عن حق المساهم طبقاً للفقرة (و) أدناه .

(ه) يجوز التنازل كتابةً عن حق العنصر المساهم وفقاً للفقرة (د) وسوف يعتبر متنازاً عنه إذا لم تلق الهيئة إخطاراً مكتوباً وفقاً لهذه الفقرة خلال الفترة المحددة فيها .

(و) سرف يتشاور رئيس الهيئة مع الأعضاء المساهمين حينما يرى :  
١ - أن هناك احتراضاً قوياً بأن المبلغ الإجمالي من الاكتتاب ومساهمة المشار إليه في الفقرة (ج) لا يمكن للهيئة الارتباط به بدون تأهيل ، في ٣٠ يونيو ١٩٩٦

٢ - أن الهيئة مستعدة أو قد تمتلك لفترة قصيرة عن الدخول في ارتباط جديدة بفرض غير مشروطة نتيجة لقيام الأعضاء المساهمين بمهام حقوقهم وفقاً للفقرة (د) .

(ز) قد تدخل الهيئة في قرض ، بشرط أن تصبح هذه القروض ذاتها وملزمة للهيئة عندما تصبح موارد الزيادة العائمة متاحة لارتباط الهيئة .

#### ٩ - تخصيص حقوق التصويت :

تحسب حقوق التصويت بالنسبة لاكتتابات الأعضاء على أساس نظام حقوق التصويت الحالي كالتالي :

(أ) سوف يخصص لكل عضو مكتتب قام بإيداع أداة ارتباط بالهيئة أصوات، الاكتتاب المحددة لكل عضو في جدول ٢ في تاريخ إتمام الدفع طبقاً للفقرة ٣ من هذا القرار .

(ب) سوف يخصص لكل عضو مساهم قام بإيداع أداة ارتباط بالهيئة ثلث أصوات الاكتتاب المحددة لكل عضو في جدول ٢ في كل تاريخ باتمام الدفع طبقاً للفقرة ٣ (ب) من هذا القرار ، بشرط أن :

١ - أي عضو يقوم بإيداع هذه الاداة بعد أي من هذه التواريف سوف، يخصص له ، من تاريخ هذا الإيداع ، أصوات الاكتتاب التي كانت متخصصة له أو أن أدلة الارتباط تم إيداعها قبل أول هذه التواريف ، و .

٢ - إذا ما يفشل العضو في دفع أي مبلغ من اكتتابه ومساهمته هنا، استحقاقه فإن عدد أصوات الاكتتاب المخصصة من وقت لآخر لهذا العضو وفقاً لهذا القرار سوف تتحفظ بنسبة القصور في هذه المدفوعات ، ولكن، أي من هذه الأصوات سيعاد تخصيصها حينما تم المدفوعات التي تسببت في هذا التعديل .

(ج) سوف يخصص لكل عضو قام بإيداع أداة ارتباط مؤهلة بالهيئة أصوات، اكتتاب بقدر ما يتم من مدفوعات بشأن اكتتابه ومساهمته ، وسوف يحصل كل عضو يمارس حقه طبقاً للفقرة ٨ (د) من هذا القرار على عدد أصوات، الاكتتاب المخصصة له مخضبة بنسبة مبلغ اكتتابه ومساهمته المستنذل عنه ، ولكن أي هذه الأصوات سوف يعاد تخصيصها عندما يتنهى التنازل .

(د) سوف يخصص لكل عضو أصوات العضوية الإضافية لاكتتابه المحددة في العمود ب - ٥ وح ٣ من جدول ٢ في التاريخ الذي يخصص لهذا العضو الثالث الأول من أصوات اكتتابه طبقاً لهذه الفقرة .

## وزارة الخارجية

قرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٩٣

### وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٩٣ الصادر بتاريخ ١٩٩٣/٩/٧ بشأن الموافقة على الزيادة العاشرة للوارد المالية لممثلي الدوليين الصادرة بالقرار رقم ١٧٤ لمجلس محافظي الهيئة المذكورة بتاريخ ١٩٩٣/٣/٣١ المتضمن مشاركة جمهورية مصر العربية في هذه الزيادة بحصة مقدارها ١٥٦١٥٣ دولاراً.

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ١٩٩٣/١١/٢٨؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٩٣/١٢/١؛

**قرر :**

**(مادة وحيدة)**

يلتزم في الجريدة الرسمية الزيادة العاشرة للوارد المالية لممثلي الدوليين الصادرة بالقرار رقم ١٧٤ لمجلس محافظي الهيئة المذكورة بتاريخ ١٩٩٣/٣/٣١ والمتبصر مشاركة جمهورية مصر العربية في هذه الزيادة بحصة مقدارها ١٥٦١٥٣ دولاراً.

ويعمل به اعتباراً من ١٩٩٣/١٢/١؛

صدر بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٧

**وزير الخارجية**

**عمرو موسى**